

كلمة الأستاذ فيصل أبوزكي
نائب الرئيس التنفيذي، مجموعة الاقتصاد والأعمال
في حفل افتتاح "مؤتمر الاقتصاد الرقمي"
فندق فينيسيا، بيروت
13 أيلول/سبتمبر 2019

معالي الأستاذ محمد شقير، وزير الاتصالات ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري،
راعي المؤتمر
معالي الدكتورة مي شدياق، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
معالي الأستاذ عادل أفيوني، وزير الدولة لشؤون الاستثمار والتكنولوجيا
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

نُرحب بكم في "مؤتمر الاقتصاد الرقمي" الذي ينطلق اليوم في دورته الأولى ليصبح إطاراً لمناقشة واقع لبنان الرقمي والسياسات والمبادرات الحكومية والخاصة التي تضمن عدم تخلف لبنان عن الثورة الرقمية الهائلة في العالم وتحويل هذا القطاع الحيوي إلى مصدرٍ متسارع للنمو وفرص العمل.

نشكركم دولة رئيس مجلس الوزراء على رعايته هذا المؤتمر وندعوكم للمشاركة في الجلسة الحوارية مع دولته حوالي الساعة الخامسة والرابع من بعد ظهر اليوم في هذه القاعة. ونشكر معالي الوزير محمد شقير ومعالي الوزيرة الدكتورة مي شدياق ومعالي الوزير عادل أفيوني والدكتور نديم المنلا والبنك الدولي على عملهم معنا على إطلاق هذا المؤتمر - المنصة وفتحهم الباب على أن يصبح لبنان محور استقطاب إقليمي ودولي لنشاطات الاقتصاد الرقمي. وهذا المؤتمر ليس إلا الخطوة الأولى في هذه المسيرة الطويلة وهدفنا أن يصبح مؤتمراً دورياً تواكبه مبادرات ونشاطات مستدامة.

إن وصف ما يحدث في العالم بـ "الثورة الرقمية" لا يفي بالغرض ولا يغطي ربما إلا التحولات الظاهرة في مجالات التكنولوجيا بمختلف تفرعاتها بينما نحتاج كمجتمع لبناني أن ندرك أننا، وبسبب هذه التطورات المتسارعة، أمام إعادة تشكيل مختلف أوجه الحياة الإنسانية والحضارة والعلوم والاقتصاد والتعليم والثقافة وأساليب الحكم والإدارة. ويمكن أن نختصر الأمر بأن جميع البلدان والمجتمعات لاسيما في الدول النامية أمام تحدٍ وجودي هو الاندماج بهذه التحولات والاستفادة من ثمارها والفرص الهائلة التي تفتحتها.

إن التقدم السريع في مختلف أوجه الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي يعيد كل يوم تعريف "الهوة الرقمية" التي كانت في مطلع عصر الإنترنت والاتصالات هوة "كمية" يجعل منها هوة "نوعية" لأنها لم تعد تتعلق بمن يمتلك التقنيات بل بمن يمتلك المعلومات ومصادرها وقدرات التحليل والاستنتاج وبلورة الخيارات المناسبة وبين من لا يمتلك تلك المعلومات والقدرات ويواجه بالتالي خطر التهميش الرقمي أو المعرفي المؤدي بدوره إلى التخلف الاقتصادي. لقد جرى ردم "الهوة الكمية" السابقة من خلال تعميم استخدام الإنترنت وأنظمة الاتصالات والأجهزة الذكية والتطبيقات التي تصلح لكل شيء، لكننا سرعان ما بدأنا نواجه فجوة المعلومات والذكاء الاصطناعي وإنجاز الترابط الرقمي السلس لمكونات الاقتصاد والدولة والأفراد، وهذا هو التحدي الحقيقي الذي سيكون علينا مواجهته في المرحلة القادمة، لأن الهوة الرقمية- المعرفية سنؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى إعاقة قدرة البلد على التطور وعلى التعامل الكفوء مع أكثر بلدان العالم

المواكبة للثورة الرقمية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة لتحسين معيشة المواطنين وتوفير مستقبل آمن وزاهر لهم.

إن لبنان وبسبب ما توالى عليه من أحداثٍ وأزماتٍ ونزاعاتٍ سياسية مكلفةٍ استهلك الكثير من عناصر قوته، وظهر هذا الاستنزافُ المستمرُّ في ركودِ الاقتصادِ وتفاقمِ العجزاتِ وتضخمِ الدين العام، لكن أهم ما نقرأه في هذا التردّي الاقتصادي ليس وقعه الثقيلُ فحسب بل ما يعنيه من تراجع الموارد المتاحة لتطوير البنى التحتية والقطاعات المنتجة وبالتالي توفير البيئة اللازمة لاستقطاب الاستثمارات وتحفيز النمو.

إن التفاوت بين وتائر التقدم التي يشهدها العالم يومياً وبين واقعنا الرقمي يجب أن تدفع إلى رفع حاجات التحول الرقمي بكافة وجوهه إلى مرتبة الصدارة في أولويات التنمية وإلى بلورة استراتيجية وطنية شاملة لسد هذه الفجوة.

كما إن انتقال لبنان بكامله إلى عصر "الرقمنة" هو أحد الشروط الأساسية لدعم مسيرة التعافي الاقتصادي في لبنان، فنحن لسنا مجتمعاً فقيراً أو مهمشاً بل نملك اقتصاد يعتمد أكثر ما يعتمد على قطاعات منتجة رئيسية وخدمات هي بحاجة اليوم أن تركز بشكل كبير على التقدم التكنولوجي والتواصل المستمر والفعال مع العالم.

إن هذه الاستراتيجية يجب أن لا تقتصر في أهدافها على تزويد البلد ببنية رقمية حديثة ومؤهلة لدعم النمو، بل ويجب أن تستهدف الاستفادة من رصيد لبنان من الكفاءات الهائلة والميزات الكبيرة للبنان في المجال التعليمي بما يسهم بتحويل لبنان إلى قاعدة إقليمية بل ودولية لتوفير الخدمات الرقمية فضلاً عن تطوير التطبيقات والحلول والتقنيات للصناعات الرقمية في العالم. ولا بد من التأكيد هنا أن توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي يُمكنه أن يجتذب الشركات والمستثمرين الذين سيجدون في تطوير القطاع الرقمي فرصاً كبيرة للاستثمار المجزي. وقد شهد لبنان بروز الكثير من المبدعين والمبادرين الذين تميزوا عالمياً رغم ضيق السوق المحلي وضعف الاستقرار والمحفزات.

لكن تعزيز وتحديث الاقتصاد الرقمي في لبنان لن يتحقق كما يجب ما لم يتم تبني استراتيجية وطنية تضع أهدافاً بعيدة الأمد مع برامج تنفيذ محددة ومعايير أداء ومناخ تقييم مستمر. إن أهم ما في الثورة الرقمية التي نشهدها هو أنها تتميز بالترابط والتداخل بين مختلف مكوناتها وبين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في العالم. ولهذا فإن المبادرات المتفرقة رغم أهميتها لن تكون كافية لسد الفجوة الرقمية المتفاقمة بل يحتاج الأمر إلى جهد وطني كبير يصل بنا فعلاً إلى الأهداف الطموحة التي تحركنا جميعاً.

أخيراً، نكرّر شكرنا لدولة الرئيس ولمعالي الوزراء وجميع الذين ساهموا معنا في الإعداد لهذا المؤتمر. ونخص بالشكر المتحدثين والمشاركين والمؤسسات الراعية ووسائل الإعلام وجميع الجنود المعلوماتيين والمجهولين. ونأمل أن نلتقيكم في المؤتمر المقبل وفي النشاطات الأخرى المنبثقة عن هذا المؤتمر.